الباب الرابع
التمايز والاختلال الاقتصاديان
في جوهر العولمة الرأسمالية الراهنة

هدر الموارد على صعيد الاقتصاد الكلي وترشيد استخدامها على صعيد الاقتصاد الجزئي، وتجميد الأجور بالرغم من ارتفاع الإنتاجية والاندماج المرتبط بالأرباح الكبرى مع التسريح الواسع للعمال

إلى جانب الاختلال الشديد في موازين القوى والمتمثل في الهيمنة الأمريكية نجد عوامل أخرى مكملة لعامل الاختلال السياسي في نظام العولمة الراهنة. وهذه العوامل فائقة الأهمية تجسد بدورها الاختلال القائم في نظام العولمة: تمايزاً متفاقماً في الثروة وشروط الحياة بين شمال العالم وجنوبه، وبين مناطقه وقاراته، وبين خاصته وعامته، وبين أثريائه وفقرائه، وبين نسائه ورجاله.

obeikandl.com

تفاقم الاختلال في النمو الاقتصادي بفعل اختلال في توزع الاستثمارات على الصعيد العالمي.

صفة هامة من الصفات المميزة للسياسات الاقتصادية المعتمدة في نظام العولمة الجديدة هي إقامة مناخ قانوني وإداري وإجرائي يشجع الاستثمار الخاص والأجنبي بما يمكنه من تحقيق الربح الاقتصادي. في الوقت نفسه يتصف نظام العولمة هذا بأولوية الفعل الاقتصادي في المستوى الجزئي على النشاط الاقتصادي في المستوى الكلي أو الشامل؛ فالاستثمار يتجه إلى أكثر المواقع الاقتصادية ربحية في أكثر القطاعات الاقتصادية ربحية (كالاتصالات والمعلوماتية والتقانة الحيوية والإنتاج الحربي المتطور) القائمة في أكثر الأسواق والبلدان تطوراً وتحقيقاً للربح (وهي بلدان مثلث الشمال الذي يضم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوربي) أو وعداً بالربح (الصين والهند والنمور الآسيوية والدول حديثة التصنيع). لكن الاستثمار ينأى عن أقل المواقع الاقتصادية ربحية في أقل القطاعات الاقتصادية تطوراً وربحية القائمة في أقل البلدان نمواً. يترتب على ذلك مزيد من الاستثمار في أكثر القطاعات والاقتصادات والبلدان جذباً واستحواذاً للاستثمار، كما تترتب بالمقابل ندرة في الاستثمار في أقل القطاعات والاقتصادات والبلدان جذباً

للاستثمار. أي إن الاستثمارات تتضاعف والنمو الاقتصادي يتضاعف في أكثر الاقتصادات والبلدان جذباً للاستثمار وتحقيقاً للربح؛ بينما تقل الاستثمارات وقد تندر، بل يتهافت النمو وقد ينعدم في أقل الاقتصادات والبلدان نمواً وجذباً للاستثمار؛ وهكذا فإن حرية المستثمرين في تحديد مواقع استثماراتهم تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الاستثمارات؛ وإلى مزيد من الاختلال في توزع النمو الاقتصادي بحيث تصبح المناطق المزدهرة الغنية بالاستثمار أشد غنى وازدهاراً، وتصبح المناطق القليلة بالاستثمار؛ أشد فقراً وتخلفاً. أي إن الهوة بين الشمال والجنوب تزيد عمقاً، وقد تزيد الهوة عمقاً حتى بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب الواقعة في الدولة الواحدة.

استناداً إلى حرية القرار الاستثماري في نظام الليبرالية الاقتصادية الذي تقوم عليه العولمة الجديدة؛ تتجه الاستثمارات الجغرافية إقليمياً وعالمياً على نقيض من حاجة الأقاليم والمناطق الفقيرة بالاستثمار؛ حيث يشتد الاختلال الاقتصادي بين الدول والمناطق في الشمال والدول والمناطق في الجنوب منذ بداية التسعينيات. وسنعرض هذا الاتجاه المختل؛ في اتجاه الاستثمارات الأجنبية وتوزعها الإقليمي والعالمي؛ فيما سيتلو ضمن هذه الدراسة.